الأمم المتحدة S/2019/360

مجلس الأمن

Distr.: General
1 May 2019
Arabic
Original: English

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتوجه إليكم، بصفتكم رئيس مجلس الأمن لشهر أيار/مايو ٢٠١٩، بغرض الإشارة إلى الأحداث المنعزلة التي وقعت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ في كراكاس، بفنزويلا، والتي كانت محاولة للإخلال بالسلم الاجتماعي والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أبلغكم بما يلي:

(أ) لقد أحبطت الحكومة الدستورية للرئيس نيكولاس مادورو، بدعم من كل واحدة من المؤسسات الديمقراطية التابعة للدولة ومن المجتمع الفنزويلي عموما، محاولة جديدة دبرتها قوى أجنبية لإحداث البلبلة والاضطراب في إقليمنا الوطني.

(ب) في الساعات الأولى من يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، اعتلَت مجموعة من نواب الجمعية الوطنية لفنزويلا ومجموعة صغيرة من الأفراد العسكريين ذوي الرتب الدنيا جسرا في الجزء الشرقي من كراكاس ثم دعتا الجمهور علنا إلى التمرد العسكري. وقد تجاهلت هذه الدعوات القواتُ المسلحة الوطنية البوليفارية وسائر قوات الأمن وحفظ النظام العام، بما فيها المجموعة الأولى ذاتها من الأفراد العسكريين الذين كانوا متمركزين في ذلك المكان، والذين أعلنوا منذ ذلك الحين أن أحد كبار ضباطهم قد غرَّر بهم وأنه ما كانت لديهم أي نية في الضلوع في التمرد أو إرادة للقيام به.

(ج) ولم تكن الأحداث التي وقعت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ سوى عملية إعلامية بغرض زعزعة الاستقرار قامت على التواطؤ المباشر من قوى خارجية: وعلى الأخص من رئيس كولومبيا، ورئيس الأرجنتين، ورئيس البرازيل، ورئيس شيلي، ورئيس إكوادور، ورئيس بنما، ورئيس باراغواي، ووزيرة خارجية كندا، ووزير خارجية الولايات المتحدة مايك بومبيو، ومستشار البيت الأبيض للأمن القومي جون بولتون، وسناتور الولايات المتحدة ماركو روبيو، ورئيس البرلمان الأوروبي والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، وجميعهم وجَّهوا – بشكل تدخُّلي إجرامي – نداءات علنية للقوات العسكرية الفنزويلية بعصيان قادتها الشرعيين وبالتالي تأجيج الفوضى على الصعيد الوطني، كما هددوا في بعض الحالات باستخدام القوة العسكرية، في انتهاك واضح للقانون الدولي.

(د) وتصرفت الحكومة الدستورية للرئيس نيكولاس مادورو على الفور، مع ضبط النفس، فعزلت بؤرة الإخلال بالنظام العام، مع ضمان أقصى قدر من الاهتمام بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الفنزويلي، والحؤول دون تضرر الأغلبية البريئة التي يحق لها العيش في ديمقراطية وسلام. وهكذا أظهر الرئيس نيكولاس مادورو مرة أخرى أن حكومته هي الضامن الأساسي للسلام، وكذلك للنظام الشرعي والدستوري في فنزويلا. ولم يُسجَّل وقوع أي خسائر بشرية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

(هـ) وشكلت الأحداث الفاشلة التي وقعت في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ محاولة جديدة من قبل القوى الأجنبية لإشعال فتيل حرب أهلية في فنزويلا؛ وفتح الأبواب أمام تدخل عسكري من الخارج؛ وفرض حكومة عميلة في بلدنا. وقد بات من الواضح أن هذا المخطط ليست له جذور في المجتمع الفنزويلي. فالغالبية الساحقة من الشعب الفنزويلي تريد أن تعيش في سلام وتبتغي ممارسة سيادتها واستقلالها وحقها في تقرير المصير ممارسة حرة كاملة.

(و) وفي أعقاب عزل بؤرة الإخلال بالنظام العام، المذكورة أعلاه، عادت فنزويلا الآن إلى وضعها الطبيعي الكامل في جميع أنحاء إقليمها الوطني. واتخذت الحكومة الدستورية للرئيس نيكولاس مادورو جميع التدابير اللازمة لضمان الأمن وحق الشعب الفنزويلي في السلام. وإن مؤسسات الأمن وحفظ النظام العام وتطبيق العدالة تتكلف بضمان سيادة القانون في هذه الحالة التي سُعي فيها، بوسائل عنيفة، إلى المساس بطمأنينة البلد.

وفي ضوء ما تقدم، يجب التأكيد على أن ما أُخفيَ في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ تحت قناع السعي إلى جلب ''الديمقراطية'' إلى البلد، في أعقاب الإعلان غير القانوني لنائب من الجمعية الوطنية الفنزويلية نفسه ''رئيسا'' للبلد، قد تكشفت حقيقته بعد أحداث الأمس، التي قاد فيها النائب نفسه، السيد خوان غوايدو، محاولة فاشلة للانقلاب على الحكومة الدستورية في فنزويلا، والتي برهنت بوضوح أيضا، مرة أخرى، أن ليس لديه مطلقا أي سيطرة فعلية على الدولة وأن القوات المسلحة الوطنية البوليفارية تظل وفية لدستورنا الوطني ولرئيس دولة وحكومة فنزويلا الوحيد والشرعي والدستوري، الرئيس نيكولاس مادورو.

وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة أيضا إلى أنه بعد النداءات العلنية التي وجهها السيد خوان غوايدو، تحريضا منه على الفتنة، التي بدأت في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وشُرع في تنفيذها بالأمس، أصبح من الواضح كذلك أنه لا ينوي احترام سيادة القانون في البلد وبالأحرى الدعوة إلى إجراء انتخابات، وفقا لأحكام المادة ذاتها من دستورنا الوطني التي اعتد بها لما أعلن نفسه رئيسا. ولذلك، فعند اعتراف الولايات المتحدة وما يسمى ''مجموعة ليما'' والاتحاد الأوروبي – الذين غيروا خطابهم بالأمس، وفق هواهم، من ''الدعوة إلى إجراء انتخابات'' إلى دعم ''التطلعات الديمقراطية المشروعة'' للشعب الفنزويلي – بالسيد غوايدو و/أو مؤازرتهم له، إنما هم يعينون على تهيئة الظروف الملائمة لوقوع اشتباكات عنيفة وانقلاب في فنزويلا.

صاحب المعالي، لست أبالغ إذ أشدد على أهمية رفض أي محاولة عنيفة تروّج لها القوى الأجنبية للإخلال بالسلم الاجتماعي والاستقرار في فنزويلا ولنسف النظام الدستوري لبلدنا. وإن هذه الوسيلة الجديدة للتدخل السافر في الشؤون الداخلية لفنزويلا تنتهك بشكل صارخ المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك قواعد القانون الدولي، وتعرِّض في الوقت ذاته السلم والأمن الإقليميين للخطر. ومن ثم، ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يعبرا عن موقف ثابت دفاعا عن حق شعوب العالم الحرة في تقرير مصيرها وفي التمتع بسيادتها الوطنية، وعن حق جميع الدول في السلام.

وأخيرا، إذ أخبركم أنني أرسلت نسخة متطابقة من هذه الرسالة إلى الأمين العام، أطلب إليكم بكل احترام بذل مساعيكم الحميدة لتعميمها على الدول الأعضاء في مجلس الأمن ابتغاء إطلاعها كما ينبغي على المعلومات الواردة في الرسالة، وإصدارها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) صامويل **مونكادا**
السفير
الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا
البوليفارية لدى الأمم المتحدة